الفصل الثالث

نهاية الرجل الاقتصادي

تميزت كتابات درَكَر اعتباراً من عام 1938 وحتى عام 1954 عندما نشِر كتاب ممارسة الإدارة The Practice of Management بشكل رئيس ببحثه الفكري عن فهم أكثر عمقاً لمعنى الحركة الصناعية المعاصرة وتهديداتها وتحدياتها، وكان من أوائل ما افترضه في بحثه هو أن الشركة الكبرى هي المؤسسة المنفردة الأكثر قوة في المجتمع الحديث وأن هيئة المدراء المحترفين العاملين فيها يتمتعون بموقع مجموعة القيادة الرئيسية في المجتمع.

لم يبدأ درَكَر بمسوَّدة تبيِن الأهمية البنيوية للشركة والأهمية المزعومة للإدارة كتخصص لامثيل له، إذ كان ينبغي أن يتم تعهد بذور هذه الأفكار قبل أن تنمو في نهاية المطاف لتقدم نموذجاً نظرياً لشركة الأعمال ولتعطي دستوراً للمبادئ والممارسات الإدارية.

ونظراً لعدم وجود تكهّن بالعلاقة بين اهتمام درَكَر العلمي المبدئي بالتشعبات الاجتماعية والسياسية للمذهب الصناعي وبين الصيغ التي وضعها في وقت لاحق للأشكال والمبادئ السلوكية الإدارية، فإن من المفيد من أجل إدراك طبيعة الأمور بعد وقوعها أن نتتبع الطريقة التي بيَّنتها كتاباته الأولى عن كيفية صياغة عقليته الإدارية المستقبلية.

obeikandl.com

رغم أن درَكَر كان في كتبه الأولى ينظر إلى الوقائع أساساً من خلال منظور الفيلسوف السياسي، إلا أنها كانت جميعاً بمثابة كتل خاصة لبناء صرحه الإداري اللاحق، فقد كان كتاب نهاية الرجل الاقتصادي The End of Economic Man(1939) استكشافاً لحقائق رؤى اقتصاد ماقبل الحرب في العالم الغربي المتطور، وتركيزاً على قصور الرأسمالية والاشتراكية والفاشية والشيوعية في مواجهة تحديات التطور التكنولوجي المتقدم. أكد درَكَر على تفوق آلية السوق في الرأسمالية على الإيديولوجيات المعاصرة ولكنه تساءل عن مدى قدرتها على الصمود مالم تبتكِر استجابات بنيوية خلاقة للتغلب على نواحي ضعفها تجاه البطالة وصراع الطبقات والاختلال الاجتماعي.

تفردت الشركة الكبيرة على وجه التحديد ـ في كتاب مستقبل الرجل الصناعي (1942) The Future of Industrial Man كأساس للتغير البنيوي في المجتمع الجديد، حيث نظر درَكَر إلى الشركة على أنها ترياق جزئي لاحتكار حالة الهيمنة بسبب كراهيتها الفطرية للمؤسسات ذات الاستقلال الذاتي، غير أنه حذَّر من أن على إدارة الشركة الكبرى أن تتصدى لتحديد مهمتها الاجتماعية وتبرير شرعيتها ومواءمة علاقتها الاحتكاكية مع القوة العاملة المناوئة، حتى وَلو أوفت بتحديات الأداء الاقتصادي الكبير.

كان كتاب مفهوم الشركة Concept of the Corporation (1946) استقصاءاً سريرياً غير مسبوق لشركة جنرال موتورز General Motors ـ أكبر صانع في العالم ـ حيث أمضى درَكَر سنتين مثمرتين في تقصي ودراسة الكيفية التي تفكر بها هذه الشركة وتصمم عمليات أعمالها، وخَتم الكتاب بتحليل أخّاذٍ لمفهوم الشركة من خلال النظر في أغراض شركة جنرال موتورز وسياساتها وممارساتها وأدائها، إضافة إلى تقديم الرؤية الجديدة في أن لشركة الأعمال بُعداً حكومياً إلى جانب بعدها الاقتصادي.

يمثل كتاب المجتمع الجديد The New Society (1950) الجهد الذي بذله

درَكَر من أجل تقويم وتلخيص الأمور التي توصل إليها في عقد السنين المنصرم وتحديد معالم خصائص ومتطلبات نظرية في الإدارة قادرة على الحياة، وكان هذا الكتاب مهماً أيضاً لأنه حدد اتجاهين رئيسين هما ظهور مجتمع المؤسسات وبروز العاملْ الذي يعتمد على المعرفة.

كان كتاب ممارسة الإدارة The Practice of Management (1954) تتويجاً حوَّل بوادر فكرة درَكَر إلى فرضية متماسكة، وركّز على متطلبات الإدارة في دمج الوظائف التي تتمتع باستقلال ذاتي في شركة الأعمال بهدف يهم الشركة، مشيراً إلى عناصر الفعالية الإدارية ومتصدياً لإدارة التغيير في سبيل الوصول إلى النتائج المستقبلية. عند دراسة كيفية بروز جوهر نموذج درَكَر نجد أن كلاً من هذه الكتب المهمة (باستثناء كتاب المجتمع الجديد) يتميز بمعالجة مستفيضة، ولذلك فسوف نمرّ على كل منها بشكل مستقل، حيث يكون الفصل الرابع مراجعة لأفكار ورؤى كتاب مستقبل الرجل الصناعي The Future of Industrial Man، والفصل الخامس نظرة على كتاب مفهوم الشركة Concept of the Corporation، والفصلين السادس والسابع بحث بشيء من التفصيل في كتاب ممارسة الإدارة The Practice of Management، أما في بقية هذا الفصل فندرس أفكار كتاب نهاية الرجل الاقتصادي The End of Economic Man.

الخلفية

يعتبر عام 1939 في تاريخ الحضارة الغربية أكثر الأعوام جدباً وظلمة، فالاستبداد بالسلطة سواء في الأشكال الماركسية أو النازية أو حتى الفاشية ظهر كمَوجة بادية للمستقبل لا نقاش فيها، وكانت القيم الأوروبية التقليدية في الحرية والتفكير والكيان الشخصي والنظام البرلماني وغيرها تبدو متسارعة إلى مقبرة التاريخ. تمت مبايعة بينيتو موسوليني Benito Mussolini بصورة شعبية حتى يجلب لإيطاليا الاستقرار والكفاية. مؤيدو أدولف هتلر Adolf

Hitler مدحوه من أجل خلق «المعجزة الاقتصادية» الألمانية والحل الظاهري التي تشتمل عليه للمشاكل الصناعية السابقة المستعصية. كان لدى جوزيف ستالين Joseph Stalin جمهرة لا تنتهي من العلماء والصحفيين رددوا بثقة كلمات الصحفي لنكولن ستيفن Lincoln Steffen: «لقد رحلتُ المستقبل ورأيتُ أنه يؤتي ثماره»[1]. كذلك فإن زواراً بارزين مجَّدوا أداة التخطيط الاقتصادي المركزي السحرية كوسيلة ابتكار اقتصادية تؤدي بصورة صارمة إلى عالم جديد أفضل. كان يُنظر إلى الاستبداد بالسلطة نقيضاً للكَساد الكبير الذي خرَّب ثلاثينيات القرن العشرين ببطالة زادت نسبتها عن 20٪، وشلَّ مظاهر النمو الاقتصادي وقاوم بعناد محاولات حلّ المشاكل الاجتماعية والاقتصادية المتفاقمة، وكانت حالة من اليأس والقنوط تسود أنحاء كثيرة من العالم الديموقراطي.

أما في مجال السياسة الخارجية فإن الأمن السياسي للدول الديموقراطية بدا مثيراً للمشاكل بشكل مساير لتأكيد الدول ذات الحكم الاستبدادي بأنها على عتبة تحقيق مصيرها التاريخي ومَنَعَتِها الإيديولوجية، وقد ثبت أن كلا الهدفين سراباً. كانت إيطاليا قد انتهت من فتح شمال أفريقيا، وكوَّنت ألمانيا إتحادها مع النمسا واستعدَّت لضم مزيد من الأراضي الحية على حساب أوروبا الشرقية، وأقامت سياسة عسكر اليابان العدوانية حكومة صورية في منشوريا وأحدثت جواً من التأثير في الصين وهددت الهند الصينية وجنوب شرق آسيا. وفي نفس الوقت رأى الاتحاد السوفييتي أن الإمبريالية في الدول الديموقراطية والاشتراكية الزائفة في الدول الفاشية تمثلان آخر مراحل ضعْف الرأسمالية والتي سيميز تدهور هذه الدول الوشيك بلا شك ـ حسب القوانين التاريخية للجدَلية الماركسية ـ نهاية التاريخ من خلال خلق جنة أرضية علمانية.

في خِضَمّ هذه التهديدات المشؤومة من قبل مختلف مظاهر النظام

1. ل. ستيفن، السيرة الذاتية لِـ: لينكولن ستيفن (نيويورك: هاركوت بريس، 1958).

الاستبدادي اعتمدت الدول الديموقراطية الغربية على أداة الأمن الجماعية الديبلوماسية فيها غير الفعالة، وقبلت الإنذارات بخنوع، وتجاهلت الدعاية الفعالة أو مارست ـ كما كانت حال الولايات المتحدة ـ سياسة عدم الاكتراث. اعتُبِرت الأوضاع الداخلية المضطربة والشؤون الدولية غير المستقرة شديدة الخطورة جداً بحيث خلقت إجماعاً متشائماً بين مجموعة من المراقبين الاجتماعيين الأوروبيين الذين تساءل كثير منهم بصورة جدية ـ حتى الكارهون للنظام الاستبدادي ـ عما إذا كانت الحضارة الغربية قادرة على التغلب على عجزها المتفسخ.

ولعل مما يجادَل فيه أن سنة 1939 بما حوته من غليان التوتر الوطني والهيجان الدولي لم تكن أكثر الأوقات تبشيراً بالخير للقيام بدراسة متزنة غير متحيزة لكيفية مساهمة الحركة الصناعية الحديثة في الوضع الإنساني المتشائم والحالة الفوضوية للشؤون العالمية. ومع ذلك فإن هذه الحال بالضبط هي الخلفية التي تأمّل الشاب بيتر درَكَر مُتوهّماً أو غير متوهّم ـ وهو الذي لم تصدر له أية مطبوعات بعد ـ أن يضم إليها صوت التعقل الهادئ والنغمة التفاؤلية الحنون من خلال نشر نهاية الرجل الاقتصادي The End of Economic Man، إذ طرَح صيغاً مثيرة وملاحظات فطرية اتسمت بالسيطرة الفكرية الأصيلة على موضوع البحث عبْر اختصاصات متعددة ضمت علوم النفس والاقتصاد والنظرية السياسية والفلسفة. قدَّم المفكر الاجتماعي البريطاني الكبير هـ. ن. بريلسفورد H. N. Brailsford تقريظاً لمواهب درَكَر الفكرية المجددة للقوى في تعليقه:

> مجال الاختلاف الكبير في مقدرة الرجال الإدراكية يكمن في قدرتهم على رؤية الحركة. يمكننا جميعاً أن نرى ماهو متحرك وما هو ساكن. إنها العين الموهوبة هي التي تميز نمط ونغمة الحركات في تشابك معقد من القوى، كالموسيقي الذي يستمع إلى معزوفة متوالية تؤديها جماعة من العازفين، وإذا ما توقف العازفون بصورة فجائية تابَعها في

مخيلته، كذلك فلا بُدَّ أن يكون دارس الشؤون المعاصرة قادراً على خلق مسار مستقبلي للحركة إذا كانت لديه غريزة وتدريب، فيمكن لعَينه أن ترى مُنحنى هذه الحركة وتلاحق زمن حركتها على القطع المكافئ الإهليلجي، وإن بيتر درَكَر يمتلك مثل هذه النعمة النادرة ويمارسها بشيء من الجراءة[2].

المحتوى

كتاب نهاية الرجل الاقتصادي The End of Economic Man هو دراسة تحليلية للعالَم الذي عاصر فترة ماقبل الحرب العالمية الثانية تماماً، والذي أجمع الناس على كونه مجتمعاً فوضوياً بشكل خارج عن السيطرة. كان هدف درَكَر الرئيس هو أن يصف كيف أن الحركة الصناعية الحديثة سبَّلت انزعاجاً في كل أنحاء العالم المتطور من خلال فشلها في مواجهة التحديات الأساسية. إن عجز الدول الديموقراطية الرأسمالية على التعاطي مع الفقر والبطالة والنضال الطبقي والنمو الاقتصادي قد أفرز حالة من اليأس والتحرر من الوهم وخيبة الأمل. كذلك بيَّن درَكَر أن المعالجة من قبل الدول المستبدة رغم كونها أسوأ من المرض، إلا أن انهيار الأعصاب في العالم الحر هو الذي جعل من الاستبداد خياراً جذاباً.

اعترف درَكَر بصراحة في البداية أنه لايمتلك حلولاً محددة للمشاكل التي تعذب المجتمع التكنولوجي المتقدم، إلا أنه أصر على أن الحلول المستقبلية من أجل إنقاذ الحضارة الغربية يجب أن تعتمد على إعادة تثبيت القيم الروحية، إذ أن تقنيات العلوم الاقتصادية وأدوات السياسة لن تجدي نفعاً في تحسين الحالة الاجتماعية دون استرجاع المعتقدات الروحية.

2. هـ. ن. بريلسفورد، المقدمة، في كتاب ب. ف. درَكَر، نهاية الرجل الاقتصادي (نيويورك: جون ديه، 1939، طبعة معادة، نيويورك: هاربركولينز، 1969) ص viii (الصفحة مأخوذة من الطبعة الأصلية).

حُبكت مادة الكتاب في سياق النص حول خيطين رئيسين، أولهما أن درَكَر قوَّم عجز الرأسمالية عن الوفاء بمعايير الأداء الاقتصادي، وفشلها الأخلاقي في توفير العمل الكريم ودعم المؤسسات ذات الاستقلال الذاتي وتعزيز الحرية في كل نواحي المجتمع. وثانيهما أنه قدم تفسيراً لبروز ظاهرة الاستبداد وممارساتها وسياساتها ومنظوراتها المستقبلية، ولم ينظر إلى الاستبداد على أنه بداية لنظام ديناميكي جديد بل نهاية لنظام متفسخ قديم. وبما أن النازية قد فشلت في الدمج بين عنصري الاستمرارية والتغيير بطريقة مُرْضية، فإنه رأى سقوطها الوشيك وتنبأ بأنها سوف «تنحل حالما يظهر نظام جديد، ومفهوم جديد للإنسان»[3].

الرأسمالية

يرى درَكَر أن السبب الأهم لجمود رأسمالية القرن العشرين يعود إلى ولائها الأحَدي لقيمة سامية جليلة وفرْضها على الحياة الاجتماعية والاقتصادية، ألا وهي مذهب الرجل الاقتصادي الدنيوي، وهو يعلن بشدة أن عقيدة الرجل الاقتصادي القائمة على الأنانية والجشع والسير وراء الخلاص الاقتصادي وتمجيد التوقعات المادية لم تكن كافية ولا مناسبة للوصول إلى مجتمع اقتصادي متماسك هادف. لقد تأسَّف على مفهوم فلسفي يبشر بما يلي: «يجب أن يتم تركيز جميع الطاقات الاجتماعية على تحسين الأهداف الاقتصادية لأن التقدم الاقتصادي يحمل وعوداً بالسعادة الاجتماعية المطلقة»[4].

لم يفهم درَكَر كيف يمكن لأي مذهب أن يَحظى بالقبول الفلسفي والحظوة الاجتماعية إذا كان يتجاهل كرامة الإنسان ويحوّل الرذائل الخاصة

3. ب. ف. درَكَر، نهاية الرجل الاقتصادي (نيويورك: جون ديه، 1939، طبعة معادة، نيويورك: هاربركولينز، 1969)، ص 236 (الصفحة مأخوذة من الطبعة الأصلية).
4. درَكَر، الرجل الاقتصادي، ص 38.

إلى فضائل عامة وينبُذ مفهوم الحرية وينتهك معايير المجتمع الأخلاقي العادل ويناقض المتطلبات الأساسية للوضع الإنساني.

إن رفع مقام الإقتصاد واعتباره القيمة المهيمنة في الرأسمالية يفصلها عن الأخلاق، ويجعل من المحتم أن تقوم قوى المصلحة الذاتية النابذة ضيقة الأفق بتكوين الثروة ضمن الدولة على حساب تمزيق الروابط الاجتماعية الجاذبة التي توفر للمجتمع إحساساً متماسكاً بالروح الاجتماعية، ولن يؤدي فصل الاقتصاد عن الأخلاق إلى خلق جنة دنيوية من الأداء المادي بل سيولِّد مجتمعاً تسود فيه النواحي السيئة للطبيعة البشرية أكثر من الجيدة.

وكما يرى درَكَر المجتمع، فإن الحضارة الغربية في النصف الأول من القرن العشرين كانت في حالة من التخبط والتفسخ لأن التشرذم المؤسساتي اللاعقلاني حلَّ محل الهدف التنظيمي الهادف، واستبدلت المصلحة العامة بالمصالح الشخصية ذات الأفق الضيق، وتسلطت معايير القوة غير الشرعية على الحق فقوَّضت مفاهيم السلطة الشرعية والمسؤولية الشخصية.

يشخِّص الفيلسوف الإسباني الذكي خوسيه أورتيغا إي غاسيت José Ortega y Gasset الحالة الاجتماعية والسياسية المتفككة في الدول الديموقراطية الرأسمالية على أنها تمهيد «لثورة الجماهير»[5]. يرى درَكَر أن أورتيغا قد استخلص النتيجة غير الصحيحة من تحليله البارع، إذ أن وصف الجماهير بأنها في حالة من الثورة يعني ضمناً أن لديها التزاماً واعياً تجاه الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية، دون اعتبار لمدى الخطأ في توجيه سير البرنامج من وجهة نظر الآخرين. وبما أن درَكَر رأى الناس غارقين في السلبية وعدم الاكتراث واللامبالاة فقد اتخذ موقفاً استثنائياً من ثورة الجماهير عند أورتيغا إي غاسيت، حيث رأى مجتمعاً يكتنفه «يأس الجماهير»[6] كما سماه،

5. خ. أورتيغا ي. غاسيت، ثورة الجماهير (نيويورك: نورتون، 1932).
6. درَكَر، الرجل الاقتصادي، ص 24.

وعلّق ـ معتبراً أن هذه الحال من اللامبالاة وعدم الاكتراث هروب من الحرية والمسؤولية ـ أن «الجماهير أصبحت إذن مستعدة للتخلي عن الحرية إن كان في ذلك إعادة لترسيخ عقلانية العالم، ولسوف تتخلى عن الحرية إذا لم تكن متوافقة مع المساواة، وإذا كانت غير متوافقة مع الأمن فإن قرار الجماهير سوف يكون في صالح الأمن»[7].

خلَص درَكَر إلى أن فشل الرأسمالية في شرعنة قوة مؤسساتها الرئيسة وترسيخ شعور المواطَنة هو الذي أدى إلى إذكاء التوجه اللاعقلاني للغوغائيين الشيوعيين أو النازيين أو الفاشيين على حد سواء.

وَضع درَكَر كثيراً من اللوم في انهيار النظام الاجتماعي على الكنيسة المسيحية مدعياً أنها أخفقت في مهامها الروحية والرعوية، فبدلاً من التركيز على المسؤولية الشخصية تجاه كائن فوق طبيعي في الحياة الآخرة ونشر أهمية الكرامة الإنسانية بموجب القوانين الطبيعية تلقاء التوقعات المادية، رَعَت الكنيسة على الصعيد الروحي موقفاً كان حضورها فيه حدثاً اجتماعياً تردَّد فيه كالببغاوات صلوات لاحياة فيها وتمارَس طقوس فارغة، وعلى الصعيد الرعوي كان رؤساء الكنيسة لا يبالون بحقائق التغيير التكنولوجي بعد أن ساورهم الشك تجاه الحداثة، واتخذوا مواقف غير متعاطفة مع الاتحادات العمالية، وعدائية نحو الإصلاح الاجتماعي، ورجعية تجاه الابتكار الاجتماعي. كان فشل الكنيسة في التعاطف مع الاحتياجات الحيوية للطبقات العاملة قد تعهد الأمر الواقع بالرعاية واتخذ الحياد تجاه الشؤون السياسية، وسهَّل بذلك على المتطرفين اليمينيين واليساريين جذب الجماهير اللامبالية من خلال التزلّف البسيط.

تلقت الرأسمالية دعماً راسخاً من درَكَر مقارنة بإيديولوجيات الفاشية والشيوعية والاشتراكية، حيث اعتبر أن الرأسمالية ـ بسبب قوة آلية السوق في

7. درَكَر، الرجل الاقتصادي، ص78.

عناصر الحرية فيها ـ أسمى من حالة التخطيط المركزي ذات الأدوات الصارمة لمراقبة الأشخاص والتي كانت سمة مميزة للنظام الاستبدادي. وفي ظل هذا الموقف بذل الجهد لكي يبيِّن أن انتقاده الشديد للرأسمالية الديموقراطية لم يكن بمثابة اتهام تسلُّطي أو حقيقي، بل إنه على العكس من ذلك أمل باندماج القوى البنيوية في الرأسمالية بطريقة متجددة الشباب مع جوهر المعتقدات التقليدية للحضارة الغربية. وبالاختصار فإن اتحاداً هادفاً للمادة والروح يمكن أن يكون ترياقاً لليأس والتشاؤم السائدين في المجتمع المعاصر من أجل اجتناب النظام الاستبدادي.

النظام الاستبدادي

في معالجة درَكَر لموضوعه الرئيس الثاني في كتاب نهاية الرجل الاقتصادي The End of Economic Man وهو ظهور النظام الاستبدادي، اتخذ موقفاً جادّاً تجاه صلاحية التفسيرات التقليدية والشائعة التي وجد أنها في أحسن الحالات تفسر المظاهر السطحية للحركات الاستبدادية، وحلل كلاً من التفسيرات الحالية الرئيسة ووجد أن أساسها المنطقي خال من المادة، ولا سيما في حالة ألمانيا النازية.

وبعد الدراسة التي بذل فيها درَكَر غاية جهده، حلل على سبيل المثال التفسيرات التالية المحددة: بربرية الشعب الألماني البدائية المفترضة وشخصيته الوحشية المتأصلة فيه، وشخصية هتلر التي لا مثيل لها وصفاته القيادية التي سحرت الجماهير، ومرض معاداة السامية الإجتماعي الناشر للسموم، والخوف من البلشفية، والجدَل الماركسي التحديدي في أن الفاشية والنازية هما المراحل النهائية للرأسمالية، وتضخيم القوى المؤثرة غير القويمة للدعاية الجماهيرية، وعامل الإنتقام عن الإذلال الحاصل بموجب معاهدة فرساي Treaty of Versailles، والأمور المِلِحَّة التقليدية لسياسات القوى الدولية.

وعلى ضوء مثالب التحليل التي أدركها درَكَر في كل من هذه التفسيرات، قدم تفسيراته الخاصة لظهور الاشتراكية القومية. أولاً: تتميز كل من الفرضيات المذكورة بنوع من السحر الظاهري، وكل منها نظر إلى الظاهرة الاستبدادية حصراً من خلال منظور القومية أكثر من كونها عجزاً وظيفياً عن مسايرة تأثيرات التكنولوجيا الحديثة. ولذلك توصل إلى نتيجة مفادها أنها جميعاً بحاجة إلى عمق وقوة في الإقناع للوصول إلى تحدٍّ القرن العشرين الحقيقي ومحاولة حل مشاكل الحركة الصناعية الحديثة.

ثانياً: لم تنبثق الحركة الصناعية الحديثة في ألمانيا وإيطاليا من القاعدة بل فُرِضَت من القمة وبتوجيه من الدولة، مما أدّى إلى أسس إيديولوجية ضعيفة وبُنى تحتية مؤسساتية ناقصة. ونتيجة لذلك وبما أن كلاً من ألمانيا وإيطاليا كانتا قد أنجزتا توحيد الأمة في الماضي القريب، قبل أقل من سبعين سنة، فإنهما واجهتا تحديات التحول الصناعي بروح المناخ المركانتيليت الطاغي وبمؤسسات تجارية عفا عليها الزمان.

ثالثاً: اغتصبت القيادة النازية التحكم بالاقتصاد ببراعة تحت ستار من بيان مزايا توجيهات الدولة الحكيمة، وذلك من خلال طلب عاطفي للدعم الشعبي مع الوعد بإصلاحات صناعية واهمة، وإحلال نظام ذكي للمكافآت غير المالية من ألقاب وامتيازات تحل محل مختلف وجوه الرأسمالية المحبة للمال، وتخفيض البطالة من خلال عقود البُنى التحتية والمشاريع العسكرية، وتجنّب أخطار التأميم عن طريق تعهد ورعاية الأعمال الكبيرة، وإضعاف قوة الإتحادات العمالية وتنظيم وقت الفراغ لدى العمال عبْر الهيمنة على الأنشطة الرياضية والترفيهية، وإضعاف استقلالية المؤسسات ذات الاستقلال الذاتي، وتحييد تأثير الكنائس. وتعززت هذه السياسات جميعها بالمقادير المناسبة من الخوف والانضباط والقهر والترويع، وذلك بناء على المبدأ اللاأخلاقي بأن الحق للقوة وعدم الثقة بالجماهير.

يرى درَكَر أن النظام الاستبدادي ـ بدلاً من أن يخلق مجتمعاً شرعياً جديداً ـ كان جهداً ضعيفاً في سدِّ الفراغ الناجم عن إخفاق الرأسمالية الأوروبية، وأعلن: «من الواضح أن الثورة الاستبدادية ليست بداية نظام جديد ولكنها نتيجة لتدهور النظام القديم بشكل كامل، وأنها ليست معجزة بل سراب سرعان ما ينحل عند ظهور النظام الجديد ومفهوم الإنسان. يمكن فقط للفاشية أن تنكر مفهوم الرجل الاقتصادي الذي تحطم، ولكنها لا تستطيع أن تخلق مفهوماً جديداً يحل محله. إن مصير أوروبا والغرب إلى الخراب ما لم يتم إيجاد نظام ومفهوم جديدين قائمين على القيم الأوروبية في الحرية والمساواة»[8].

الأداء الاقتصادي. تابع درَكَر تحليله المستفيض لجذور النظام الاستبدادي الألماني بتقويم منجزاته الاقتصادية وفضح الخرافة الشعبية عن المعجزة الاقتصادية بحقيقة السراب الاقتصادي[9].

لاحظ درَكَر في تحليله الاقتصادي أن إحصاءات النمو الاقتصادي الكميّة ذات علاقة ضعيفة بمعايير جودة الحياة، مبيّناً أن قوة الدولة الإقتصادية الزائدة لم تكن مترادفة مع عيش الشعب الرغيد، وأقر على سبيل المثال أن النظام النازي حلَّ مشكلة البطالة من خلال برامج العمل العسكرية والعامة، ولكنه بيَّن أن إيجاد مثل هذه الأعمال المؤقتة كانت معاكسة للإنتاج في مجال خلق الثروة على المدى الطويل.

عند النظر في ضياع الحرية المرافق، بيَّن درَكَر علاوة على ذلك أن ثمن حل مشكلة البطالة لم يكن مقبولاً من الناحيتين الاجتماعية والسياسية، وبالتالي فإن الوهم زاد عن الحقيقة في جهود بناء اقتصاد صناعي قابل للحياة وقائم على نظام المكافآت غير المالية، وكذلك في وضع السلاح بمرتبة

8. درَكَر، الرجل الاقتصادي، ص 236.
9. درَكَر، الرجل الاقتصادي، ص 190.

أعلى من الغذاء. ولذلك استنتج أن عوامل التهدئة الموجَّهة من قبل الدولة والتي مارسها النازيون كان مصيرها على المدى الطويل إلى الفشل لأنها رفضت اختبار السوق، ولم تلتفت إلى عامل الكلفة في تخصيص الموارد، واعتمدت على البيروقراطية الخانقة، وقاومت الابتكار الاجتماعي والاقتصادي.

والأهم من كل ذلك ـ كما صرح درَكَر ـ أن «تبرير القوة يجب أن يكون المشكلة المركزية»[10] وذلك في تقاليد الفلسفة السياسية الغربية، وتنبأ بزوال النظام الاستبدادي النازي لأنه أخفق في إضفاء الشرعية على قوته من خلال صيغة مقبولة من الرِّضى، كما لاحظ أن قبور التاريخ مليئة بمجتمعات أحلت الترويع محل الرضى، واستبدلت القيم الروحية بوعود مزيفة بالخلاص الدنيوي، وأقامت البيروقراطيات الديكتاتورية مقام المؤسسات ذات الاستقلال الذاتي. إن النظام الاستبدادي النازي ـ على الرغم من ادعاءته بخلق نظام اقتصادي واجتماعي جديد ـ قد حكم على نفسه بالموت الذي كان برأي درَكَر مسألة وقت.

السياسة الخارجية. ركَّزت معالجة درَكَر لمسألة العلاقات الدولية في كتاب نهاية الرجل الاقتصادي على سياسات الدولتين المستبدتين ألمانيا النازية والاتحاد السوفييتي الخارجية، وَغطّى الصراعات الإيديولوجية العنيفة بين الدولتين المتعاديتين والتي تميَّزت بإطلاق الدبلوماسيين تهديدات بالإبادة، وَبمعارك دعائية قوية وأنشطة هدامة للطابور الخامس. كانت حالة الحرب صارمة وشديدة جداً بين ألمانيا النازية وروسيا الشيوعية بحيث أن خبراء السياسة الخارجية الأجانب في العالم أجمعوا تقريباً على تأكيد الحرب في وقت من الأوقات، وأنه لم تحدث سوى حالتي مصالحة بين هاتين القوتين المستبدتين، دون أن تتكررا. إتخذ درَكَر موقف المعارض من وجهة النظر

10. درَكَر، الرجل الاقتصادي، ص 15.

العامة هذه، وكتب قبل عام تقريباً من الحلف النازي ـ السوفييتي: «يبدو على جميع الصُّعد أن التحالف بين ألمانيا وروسيا أمر لامناص منه»[11].

لم يكن درَكَر معارضاً، بل كان على امتداد مسيرته كثير الشك بكل من يؤكد معرفة الأشياء على وجه التأكد. أثارت الجدل نبوءته عن زواج المصلحة بين العدوّين في المستقبل القريب، ولكن تحققها كان بمثابة إجلال لدقة حدسه السياسي.

كان التكهن الصعب الذي خرج به درَكَر بإنشاء علاقات ودية يقوم من الناحية الظاهرية فقط على عنصر تاريخي في علم السياسة الخاص بالقوة، حيث كانت فيه بولونيا من الناحية التقليدية الحمَل الذي تمت التضحية به لإرضاء شهوات التوسع الألماني والروسي المشتركة. كانت العناصر الثلاثة التالية هي الأكثر إغراءً من أية مناقشة سياسية حقيقية للتحالف: (1) الصفات الاستبدادية المتأصلة في كلا النظامين خلقت تجاذباً معيناً بين الأمّتين لسبب يعود في معظمه إلى أن حقوق الإنسان والحقوق المدنية لم تكن ذات شأن في سلوك السياسة الخارجية لهما، و(2) أن الفوائد المتحققة من إبرام هذا التحالف سوف تؤدي إلى التغلب على بعض الصعوبات الاقتصادية المشتركة لهما، و(3) أن المبدأ الإيديولوجي في رفض أي تعاون مع العالم الديموقراطي والرأسمالي يناسب مصالحهما الآنية. وسيكون من المبالَغ فيه القول إن خبراء السياسة الخارجية اتفقوا مع درَكَر في استدلالاته المنطقية المنظَّرة؟، ومع ذلك فإن السرعة التي تشكل فيها حلف عام 1939 النازي ـ السوفييتي كانت مذهلة حتى لدرَكَر، وذلك ربما لأنه تم في غضون أقل من ستة أشهر من نشر الكتاب.

بعد نصف قرن حصل مثال مماثل على قدرة درَكَر على فهم السياسة الخارجية، حيث تنبأ بزوال إمبراطورية الاتحاد السوفييتي وذلك عندما نشِر

11. درَكَر، الرجل الاقتصادي، ص 261.

كتاب الحقائق الجديدة The New Realities عام 1989 في أوج الحرب الباردة التي لم تكن لتنتهي على ما يبدو، فقال إنه «في غضون خمس وعشرين سنة، إن لم يكن قبل ذلك، ستكون الإمبراطورية الروسية قد زالت أيضاً. . . وستكون قد تشكلت حقائق جديدة في السياسات الدولية»[12]. في شهر آب 1991 تم الإعلان بصورة رسمية عن حل الاتحاد السوفييتي. ومرة أخرى كانت السرعة فقط هي التي فاجأته، وقد ساوى بين إخفاق الاتحاد السوفييتي الاقتصادي في إقامة نظام صناعي ومجتمع شرعي قابلين للعيش وبين المثالب المماثلة التي حللها بخصوص ألمانيا النازية قبل خمسين عاماً، وهي عجز التخطيط المركزي عن تطوير نظام تكلفة هادف، وغياب الحرية الشخصية، ومسؤوليةِ نظام بيروقراطي فاسد مغرور، وإخفاق جنة الطبقة العاملة في توفير الكرامة والخير للعمال.

الخاتمة

تم أثناء الحرب العالمية الثانية نشر كتاب درَكَر الكبير الثاني مستقبل الرجل الصناعي The Future of Industrial Man الذي يؤكِّد ويعزز معظم نقاط فلسفته السياسية والاجتماعية الموجودة بكتابه نهاية الرجل الاقتصادي The End of Economic Man. هناك اختلاف واحد في الكتاب الجديد تجلّى في الجهد الذي بذله لوصف تفصيلي إلى حدٍّ ما للسياسات الاقتصادية والمؤسسات المطلوبة من أجل التغلب على تحديات ومعضلات بناء مجتمع صناعي منجم. لابدَّ أن درَكَر رأى استمراراً في هذين الكتابين. وقد اخترتُ متبنِّياً هذه النظرة أن أقدم في الفصل التالي موجزاً مترابطاً لتأثيرات وآثار هذين السفرين على فلسفة درَكَر الإدارية.

12. ب. ف. درَكَر، الحقائق الجديدة: في الحكومات والسياسة / في الاقتصاد والأعمال / في المجتمع والعالم الجديد (نيويورك: هاربر كولينز، 1989)، ص 30.